

خلال ندوة نسائية أقامها لناخبات الدائرة الأولى مساء أمس الأول

الزلزلة: قرار «الدستورية» ليس سياسياً وجاء مستنداً إلى حجج وبراهين ساطعة

المخضرمين سياسياً وفق قدراتهم وخبراتهم وتجاربهم على حسن اختيارهم لانهم سيكونون أداة التنسيق بين المجلس والحكومة لتحقيق التناغم والتوافق بين كلا الطرفين لتحقيق الصالح للبلاد والعباد.

وقال إن اعتماد الحكومة على اختيار نائب واحد كممثل يجب أن ينتهي وأن يكون هناك توجه جديد لاختيار عدد من النواب في التشكيل الحكومي، مؤكداً أن الوزارة ذكرى الرشيد لم تنجح في حل أي أزمة بين السلطتين كونها جديدة على البرلمان وليست لديها الخبرة التي تمكنها من ذلك.

وقال إن اختيار رئيس الوزراء هو حق لسмо الأمير وحده لكن يبقى على رئيس الوزراء اختيار أعضاء الحكومة بعيداً عن المحاصصة لأن هذه الحسابات ثبت فشلها ولم نستطع الارتقاء سلمة واحدة، لافتاً إلى أن مجلس الصوت الواحد حققه مجلس الصوت الواحد المطل حيث غاب عن المشهد السياسي المؤمنون والذين كانوا يتساقون في الصراع، متمنياً أن تشهد المرحلة المقبلة إنجازات ترتقي بالبلد.

• دارين العلي

الحكومة والمجلس، حيث تتفاهس الحكومة عن أداء واجبها، منتمها الحكومة بأنها تأخرت عن مواكبة إنجازات المجلس الأخير، كما أنها كانت السبب وراء الأزمات مع المجالس السابقة بسبب أنها لم تحقق أي إنجاز في جميع المجالات وكانت صفرًا في كل شيء.

وقال إن المجلس قام بما عليه وشرع عدداً من القوانين لكن معظم القوانين الآن في مهبط الريح لأن الحكومة لم تقم بما عليها من نشرها في الجريدة الرسمية لتكون نافذة، وذلك فالبكاء الآن على رأس البيت، ولا طيناً ولا غداً نشر بسبب التقاعس الحكومي. وطالب الزلزلة رئيس الوزراء المقبل أيضاً بأن يختار وزراء كفءة حتى يكون الفريق الحكومي قادراً على الإنجاز، لافتاً إلى أن كل أسباب الفشل والتعاسف التي مرت بهما البلاد كانت حكومية ولم تكن من البرلمان.

وشد الزلزلة على أن هذه الحكومة يجب ألا تستمر، ويجب اختيار حكومة كفءة، مع ضرورة مشاركة مجموع أعضاء مجلس الأمة الجديد في التشكيل الحكومي وعدم الاعتماد على وزير واحد فقط بحيث يتراوح عدد الوزراء بين 4 و6 ويتم اختيارهم من الشخصيات

بخطاب سمو الأمير الذي جاء عقب حكم الدستورية لبيّن للكويتيين كيفية حماية بلدهم والوقوف جنباً إلى جنب للوصول بالكويت إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن جهة أخرى أكد الزلزلة على أننا إن اردنا الوصول بالكويت لبر الأمان فلابد من الجمع ما بين مجلس قادر وحكومة قوية ولذلك نحتاج لرئيس وزراء قادر على حسن اختيار أعضاء الحكومة من الوزراء بعيداً عن الطائفية والشخصانية وبعيداً عن حسابات التوازن الاجتماعي لتفادي التجاوزات التي كانت تحدث سابقاً من تفشٍ للجرائم بمختلف أنواعها دون الوصول للمسؤول أو الإعلان عن التفاصيل بشفافية ومصداقية، منتقداً أن الحكومة لا تحرك ساكناً ولا تصدر أي بيانات بخصوص طمأنة الناس عند حدوث أي قضية تشغلهم.

وأضاف أن معدل الجريمة ارتفع، فليس معقولاً أن تشهد جامعة الصباحية حرائق متكررة، كل يوم حريق والحكومة صامتة لا تصدر أي تصريح، ناهيك عن السكن الذي تعيشه الحكومة دون أي تطور أو تجديد أو المضي قدماً في مخططات التنمية والقوانين التي يشرعها المجلس، معللاً سبب تأخر الكويت بانعدام التوافق والتنسيق بين

المخاطر التي هددت الأمن والاستقرار والمصالح. وأردف بأن الفترة المقبلة ستشهد استقراراً سياسياً عقب الانتخابات والتي ستعكس على المواطن الذي سينسى مع الوقت تلك المهارات السياسية ويتفرغ للتفكير في مصالح الكويت التي تحتاج لشخصيات مميزة بأداء مميز وتنظمة لتواكب الكويت التطور والتنمية المنشودة.

وفي رسالة وجهها للشعب الكويتي: يكفينا تراجمنا وتآخراً ولنتفرغ للتطوير ليس بالبنبان بل بالنفوس المستقرة القادرة على الإبداع والإنتاج لنلحق بركب الدول المتقدمة كدولة متحضرة تحكماً قوانين وليست بها تجاوزات، مؤكداً أن قوانين المرور الجديدة يجب تعميمها على كافة المجالات فكل من يخالف في أي جهة حكومية يجب أن يحاسب.

وتطرق الزلزلة إلى خطاب صاحب السمو، موضحاً أن الخطاب جاء وأقياً كافياً لناخذ منه الخطوط العريضة ونرسم خارطة الطريق والخطة الاستراتيجية للبلد التي نسير على خطاها للعمل على احترام القوانين ونيز الطائفية والقبليّة والعنصرية وكل ما من شأنه أن يزرع الفرقة والتناحر بين الكويتيين، مشيداً

بالعديد من الأصوات التي لن تذهب في حر النهار وتنشغل بالعبادة مع حلول المغرب، موضحاً أن الحل الأمثل في مثل تلك الظروف هو بيد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بإصدار مرسوم ضرورة بتعديل أوقات الاقتراع لتصبح من 8م وحتى 8 ص، مؤكداً على أن هذا المرسوم مبرر ولن يواجه أي عقبة أو مشكلة قانونية وتوقع سابقة أولى من نوعها من حيث الإقبال، مشيراً إلى أن المشاركة ستكون كبيرة جداً خاصة أن التحالف والسلف وبعض القوى أعلنتها المشاركة وأن كان المعارضون والمتمثلون في حدس والمثير الديموقراطي قد وعدوا بالمقاطعة إلا أن ذلك لن يؤثر في همة المواطن الكويتي الواعي، لافتاً إلى أن بعض النواب السابقين لن يرشحوا أنفسهم، مؤكداً: خلوهم ما يرشحون ما نبههم فالمشهد السياسي بدونهم أفضل.

وفي السياق ذاته أكد الزلزلة أن مرسوم الصوت الواحد انقذ البلاد والعباد من أزمة كانت ستعصف بنا، موضحاً أن الكويت كانت على اعتاب أزمة كبيرة وكانت متجهة إلى بئر عميقة تجسدت في الاعتصامات والإضرابات التي اجتاحت البلد قبل مجيء هذا المجلس الذي أثبت وجوده بالتصدي لتلك



د. يوسف الزلزلة

قبل الاعتكاف والانشغال بالعبادة مع حلول المغرب، موضحاً أن الحل الأمثل في مثل تلك الظروف هو بيد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بإصدار مرسوم ضرورة بتعديل أوقات الاقتراع لتصبح من 8م وحتى 8 ص، مؤكداً على أن هذا المرسوم مبرر ولن يواجه أي عقبة أو مشكلة قانونية وتوقع سابقة أولى من نوعها من حيث الإقبال، مشيراً إلى أن المشاركة ستكون كبيرة جداً خاصة أن التحالف والسلف وبعض القوى أعلنتها المشاركة وأن كان المعارضون والمتمثلون في حدس والمثير الديموقراطي قد وعدوا بالمقاطعة إلا أن ذلك لن يؤثر في همة المواطن الكويتي الواعي، لافتاً إلى أن بعض النواب السابقين لن يرشحوا أنفسهم، مؤكداً: خلوهم ما يرشحون ما نبههم فالمشهد السياسي بدونهم أفضل.

وأشار إلى أنه في حال تنفيذ هذا المقترح وتحديد الانتخابات في النصف الأول من شهر رمضان فإن المشكلة والعقبة ستكون في قانون الاقتراع الذي ينص على ضرورة فتح وقت الاقتراع من الساعة 8 ص-8 م وهو ما لن يتحملة احد وقد يؤدي

أكد النائب السابق وعضو المجلس المطل دستوريا ديوسف الزلزلة أن قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس وتحسين الصوت الواحد كان أحد السيناريوهات المتوقعة، لافتاً إلى أن هذا القرار قد جاء دستوريا 100٪ مبنياً على مواد الدستور التي تتضمن أرجاء مواد الدستور والمراسيم للمحكمة الدستورية للبت فيها، مشدداً على أن قرار المحكمة ليس قراراً سياسياً وإنما هو دستوري مبني على حجج وبراهين ساطعة رغم ادعاءات المعارضين الذين يدعون زوراً وبهتاناً أن القرار سياسي.

جاء ذلك خلال الندوة النسائية التي أقامها الزلزلة لنساء دائرة للحد من عن حكم المحكمة الدستورية والانتخابات القادمة بديواته الكائن بمنطقة الدسمه مساء أول من أمس.

وأضاف د.الزلزلة انه يجب علينا التصديق والإيمان بقرار المحكمة الدستورية إذا كنا نؤمن بنزاهة القضاء الكويتي قائلًا أنه إذا كان هناك خاسر ففتح النواب الخاسرون إلا ما شأنا لا نملك سوى التسامح والطاعة لأحكام القضاء.

ورأى الزلزلة أن أفضل وقت للانتخابات هو في النصف الأول من شهر رمضان المبارك ليتمكن المواطنون من المشاركة

دعا إلى تغليب مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى العرف يطالب الحكومة بسرعة إصدار مرسوم الدعوة للانتخابات

منهم بالوضع السياسي الذي تمر به الكويت، وأنه المعطف السياسي الأهم في التاريخ الكويتي الذي سيبتل بالبلد من حالة الاستقرار إلى حالة الاستقرار.

ورأى العرف أن إفرازات الصوت الواحد أتت ثمارها، والدليل ما حققه من إنجازات على جميع المستويات سواء من قوانين واتفاقيات أو من خلال الحسابات الختامية التي كانت معلقة طوال عشرين عاماً، مضت، رافضاً تعديل قانون الانتخاب إلى الصوتين لجهة معينة.

وأكد العرف أن انقسام الخبراء الدستوريين والقانونيين في قضية دستورية عودة مجلس 2009 من عدمه سيكون الباب الكبير الذي ستدخل من خلاله الحكومة لتدمير أجدثها التي ستكون على حساب «الصوت الواحد»، مطالباً الدستوريين بحسم الموضوع وعدم تركه معلقاً.

حول هذا الموضوع. وشدد العرف في تصريحه للصحافيين على ضرورة إصدار مرسوم الدعوة إلى الانتخابات خلال المدة القانونية التي هي 60 يوماً من نشر قرار المحكمة الدستورية في الجريدة الرسمية، مشيراً إلى أن أي ماطلة في إجراء إصدار مرسوم الدعوة هي زيادة الشك بوجود تسوية سياسية لتعديل قانون الانتخاب إلى الصوتين.

وقال العرف «ما ذنب كل شخص آمن بالصوت الواحد واستجاب لتوجيهات سمو الأمير في المشاركة في انتخابات الصوت الواحد، وتداعى إلى تغليب مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى بأن يكون فريسة للتسويات السياسية التي كثر الحديث عنها خلال اليومين الماضيين». وأكد أن جميع نواب المجلس المطل والكثيرين غيرهم تداعوا إلى المشاركة في انتخابات مجلس الصوت الواحد إيماناً

حث نائب مجلس الأمة المطل مبارك العرف الحكومة على حسم ما يشاع حول دستورية عودة مجلس 2009 من عدمه، خاصة في ظل الانقسام الدستوري والقانوني



مبارك العرف

المهري: المشاركة في الانتخابات واجب وطني وتجسيد لحكم «الدستورية»

المقاطعة، لأن الضرر يعود عليهم بعدما انتصرت الكويت بالحكمة والحكمة وتطبيق وتفعل الدستور، ويجب علينا التسليم المطلق بحكم المحكمة الدستورية، واني رغم كبر سني وشيخوختي سأشارك في الانتخابات واحضر في المدرسة لادلاء بصوتي للمرشح الوطني الكفو سواء كان شيعياً أو سنياً أو لبراليا، قبلياً كان أو حضرياً، فإن مصلحة الكويت العليا فوق جميع المصالح وستبقى الكويت بلداً للأمن والإيمان والاستقرار والديموقراطية والعمل بالدستور وتطبيق القانون.

قال السيد محمد باقر المهري أنه بعد أن حكمت المحكمة الدستورية بتحسين الصوت الواحد، قررت الفصائل والحركات والتجمعات الشعبية خوض الانتخابات لأن المشاركة فيها واجب وطني وتجسيد عملي لحكم المحكمة الدستورية التاريخي، لذا نعلن صراحة أن المواطنين الشيعية جميعهم بلا استثناء سيخوضون الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً، ونحن ندعو جميع قطاعات الشعب الكويتي وجميع مكوناته وجميع السياسيين والشخصيات المرموقة إلى المشاركة الفعالة وعدم



محمد باقر المهري

الحربي: المشاركة تجسد الحس الوطني

أكد رئيس اللجنة الإعلامية للجمعية الكويتية لتقييم الأداء البرلماني ومرشح مجلس الأمة السابق فيصل الدحام الحربي على احترام حكم المحكمة الدستورية القاضي بتحسين مرسوم الصوت الواحد، معتبراً أن قضاءنا العادل قال كلمته التي نشق بها، نادياً المواطنين إلى ممارسة حقهم الدستوري والمشاركة بالانتخابات القادمة بالترشح والتصويت، واعتبر أن مصلحة الكويت فوق أي اعتبار، مشيراً إلى أن المشاركة الشعبية في الانتخابات

البرلمانية القادمة تجسد الحس الوطني والمسؤولية الوطنية التي على المواطنين تحملها لاسيما بعد الصراعات السياسية التي سادت البلاد مؤخراً، والارتضاء إلى حكم المحكمة الدستورية التي قالت الكلمة الفصل. وقال إن المشاورات حول ترشحه لانتخابات مجلس الأمة 2013 عن الدائرة الرابعة من عدمه لا تزال جارية، معتبراً أن المشاركة بالانتخابات هي حق ومسؤولية وطنية وعلينا الالتزام بها لاسيما في هذه الظروف التي تشهدها المنطقة.

طالب بوقف قرارات إحالة من تجاوز 30 سنة خدمة إلى التقاعد عاشور: وقف قرارات تعيين القياديين والتزام الحكومة بتصريف العاجل من الأمور

القرارات المصرية في هذه الفترة». وقال عاشور في تصريح صحافي إن بعض الوزراء نجد أنهم بدأوا بالتحرك لتعيين المقربين منهم والمحسوبين على بعض التيارات في عدد من المناصب القيادية والإشرافية وهذا ما لا يجوز ولا نريد تكرار مسلسل ما حصل في الفترة الماضية لحل المجلس من إصدار قرارات يشوبها الكثير من أوجه الفساد كما حصل عندما تم إبرام عقود مناقصات كبيرة وبالملايين، مشدداً على ضرورة التزام حدود مهام «تصريف العاجل من الأمور» لحين انتخاب مجلس الأمة.

طالب النائب السابق صالح عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بإصدار تعليماته لوقف كل قرارات النقل والندب والتعيين والتسكين في المناصب القيادية والإشرافية في الوزارات والجهات الحكومية، مشيراً إلى أنه بعد حكم المحكمة الدستورية بإبطال المجلس «فعلى حكومة تصريف العاجل من الأمور وهذه التعيينات وخاصة في المناصب القيادية ووقف قرارات إحالة من تجاوز خدمة الـ 30 سنة إلى التقاعد، لأن الوزراء بحكم المستقبليين ولا يجوز لهم اتخاذ مثل هذه



صالح عاشور

أكد احترامه لدولة القانون والمؤسسات العدساني يعلن خوضه الانتخابات المقبلة: تغيير الصوت الواحد في المجلس

من المخالفات الدستورية، خاصة أن الحكومة لاتجد صياغة المراسيم، وتسببت في إبطال مجلسين متتاليين.

خلال مجلس الأمة ويصدق عليه الأمير، وبالنهاية حكم القضاء بدستورية الصوت الواحد، وإبطال المجلس الذي انتخب عن طريقه لعدم توافق ضرورة في مرسوم إنشاء اللجنة العليا للانتخابات. وتابع العدساني «احتراما لدولة القانون والمؤسسات وقبولي للحكم وخاصة وانني تقدمت بطعن حول هذا المرسوم ساخوش الانتخابات المقبلة»، مشدداً على أنه مازال عند رأيه بأن الصوت الواحد يعزز الطائفية والقبليّة والعنصرية.

أكد العدساني انه بعد حكم المحكمة الدستورية فإن الخيار الأفضل لتغيير نظام الصوت الواحد يكون عن طريق مجلس الأمة، مطالباً الحكومة بتنفيذ ما جاء في حكم المحكمة الدستورية، وإن تكون جميع الإجراءات القادمة وفق القانون وخالية

اعلن عضو المجلس المطل رياض العدساني انه سيخوض الانتخابات النيابية المقبلة احتراماً لدولة القانون والمؤسسات والتزاماً بما أعلنه سابقاً، بعد أن حكمت المحكمة الدستورية بدستورية مرسوم الصوت الواحد، مشدداً على أن الخيار الأفضل لتغييره هو مجلس الأمة.

وقال العدساني في تصريح له «ملتزم بما ذكرته قبل انتخابات المجلس المطل وتحديداً في شهر نوفمبر الماضي، بانني سأترشح في الانتخابات إذا أئبت القضاء دستورية مرسوم الصوت الواحد». وأضاف العدساني: «وقدمت بطعن أمام المحكمة الدستورية في الصوت الواحد، وترافعت بنفسي مرتين أمامها متمسكاً بالمادة 79 من الدستور، التي تنص على انه لا يصدر قانون الا من



رياض العدساني

الصالح: أطراف تحاول وضع لغم في إجراءات الانتخاب المقبلة

قال استاذ القانون الدستوري د.هشام الصالح إن البعض يجتهد في وضع لغم في إجراءات الانتخابات القادمة بقصد تعرضها للإبطال للمرة الثالثة على التوالي لأهداف وغايات المطالبة بحكومة منتخبة أو لإفشال مجلس الأمة من قبل بعض المقاطعين للانتخابات.

وأضاف الصالح «ويقف وراء ذلك بعض المتنفذين ووسائل الإعلام»، وأشار د.الصالح في

وأشار المنبر الديموقراطي الكويتي الى انه أمام هذا الاجتهاد المسار ذكره من قبل المحكمة الدستورية، وهو اجتهاد يكن له كل التقدير والاحترام، إلا أن أحكامه تظل قابلة للنقد والنقاش الموضوعي، ومن المؤكد النقد السياسي أيضا، ويرى أن حكم المحكمة الدستورية لم يكن منالاً في معالجة الوضع الحالي وجاء بصيغة أقرب نحو موامة سياسية محددة.

ورأى المنبر الديموقراطي الكويتي أن مسلسل العبث وسوء الإدارة في البلد لم تنته مسبباته وركانه، فالحاولات التي تستهدف القضاء على دستور 1962 وما وفره من ضمانات وحقوق للشعب الكويتي لاتزال مستمرة من أطراف مختلفة، وما إدخال البلاد في دوامة عدم الاستقرار السياسي منذ عام 2006 بتكرار حالات حل مجلس الأمة، وإبطال الحياة البرلمانية بسبب أخطاء إجرائية لأكثر من مرة، إلا إحدى الوسائل المتبعة في هذا الاتجاه.